بسبب سياسات التكويت بعد اعتماد تاريخي على الوافدين

سوق العمل الكويتي الأخطر خليجياً

محمود عيسى

حصلت الكويت على 55,4 نقطة من أصل 100 نقطة على مؤشر BMI للمخاطر التشغيلية، ما يضعها في المرتبة السابعة من بين 18 دولة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، وفي المركز 69 من أصل 201 دولة على مستوى العالم، وهو ما يعتبر مرتبة أدنى من نظيراتها الدول الخليجية الاخرى.

المخاطر اللوجستية 52,4/100:

تباهي الكويت بقلة المخاطر اللوجستية نتيجة انخفاض تكلفة استخدامها، حيث تحتل المرتبة الأولى عالميا من أصل 201 دولة ويرجع ذلك التفوق بسبب رخص اسعار الكهرباء والوقود نتيجة الدعم الحكومي الكبير.

ويدعم تحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات وتعزيز قدرات معالجة المياه جعل الكويت مكانا جاذبا للصناعات ذات الاستهلاك المرتفع. ومع ذلك، فإن إجراءات المبادلات التجارية الراكدة نسبيا تحد من قدرة الكويت على المنافسة كمركز لوجيستي إقليمي، في حين يؤدي ضعف البنية التحتية لنظام النقل في البلاد الى المزيد من تقييد هذه الامكانات.

يعتمد النقل في الكويت بشكل كبير على شبكة طرق تعاني من الازدحامات المرورية، ما يحد من إمكانية الوصول إلى مختلف أنحاء البلد بصورة كاملة.

مخاطر سوق العمل 53,2/100:

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فان النشاطات التجارية ستواجه أعلى مستوى من مخاطر العمل عند بدء ممارستها في الكويت. ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى أن أرباب العمل قد تغلبوا تاريخيا على أوجه القصور الموجودة في سوق العمل المحلية من خلال توظيف العمالة الأجنبية في الوظائف التي تتطلب المهارات المتدنية والعالية على حد سواء.

ومن الناحية التاريخية، وبفضل نظام الكفالة وسهولة الحصول نسبيا على تصريح لاستخدام العمالة الأجنبية، كان هذا الجانب هو الاختيار الأفضل لأرباب العمل. وهناك عوامل عدة مثل ارتفاع وتيرة تطبيق سياسة التكويت نتيجة الركود العالمي في أسعار النفط، يعني أن توظيف العمال الأجانب قد يصبح أكثر صعوبة وأعلى تكلفة على المدى المتوسط. وما يزيد من تفاقم هذه المخاطر أن تكاليف العمالة مرتفعة إلى حد ما في الكويت، نظرا إلى أنها واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي التي تطبق نظام الحد الأدنى للأجور، فضلا عن سوق العمل الذي يفتقر نسبيا الى المرونة.

مخاطر التجارة والاستثمار 49,9/100:

من منظور التجارة والاستثمار، تشكل البيئة التشغيلية في الكويت أكبر المخاطر بين دول مجلس التعاون الخليجي. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى قاعدة المنتجات التصديرية غير المتنوعة، والقيود المفروضة على امتلاك الأجانب للأراضي والأعمال التجارية التي يجدر أخذها في الاعتبار، فضلا عن المستويات المرتفعة من البيروقراطية عندما يتعلق الأمر بالتجارة والضرائب والعمليات التجارية العامة. وتساهم مستويات الفساد المنتشرة نسبيا في الكويت وضعف حماية حقوق الملكية الفكرية في حصول الكويت على هذه المرتبة المتدنية على مؤشر مخاطر التجارة والاستثمار.

مخاطر الجريمة والأمن 66,2/100:

تقول شركة بي ام اي انترناشيونال إن الكويت تتمتع ببيئة تشغيلية آمنة نسبيا عندما ينظر اليها بصورة عامة، ولا سيما بالمقارنة مع بقية نظرائها الاقليميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وختمت بي ام اي بالقول انه ومع كل ما سلف ذكره، فإن المخاطر العامة المتعلقة بالأمن والسلامة في مجال الأعمال التجارية تتلاشى او تقل بصورة نسبية بفضل انخفاض معدلات الجريمة الصغيرة والعنف في البلاد، وتحسين الإطار القانوني لتمويل مكافحة الإرهاب بشكل كبير، وقدرات الأمن السيبراني القوية إلى حد ما فيما يتعلق بأمن الانترنت، وغياب أنشطة الجريمة المنظمة ضمن الاراضي الكويتية.

وحددت شركة «بي ام اي انترناشيونال» التابعة لوكالة فيتش الأميركية في تقريرها مجموعة من العوامل الجانبة والتحديات ايضا أمام تحسن المخاطر التشغيلية بالكويت كالتالي:

عوامل تدعم النشاط التشغيلي:

- توفر الكويت واحدة من أكثر بيئات التشغيل أمانا في المنطقة.
- توافر الوقود المنخفض التكلفة وأسعار الكهرباء والمياه المنخفضة ايضا.
- تعتبر البنية التحتية جيدة وان كانت تحتاج الى تطوير مستمر.

تحديات تزيد المخاطر التشغيلية:

- التشدد في السياسات التي تنظم عمل الاستثمار الأجنبي.
- ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز.
- البيروقراطية الموسعة والمستهلكة للوقت عائقا أمام العديد من العمليات التجارية.

تحليل المخاطر التشغيلية بالكويت وترتيبها في المنطقة وعالميا

البيانات/ الترتيب	المخاطر التشغيلية	مخاطر سوق العمل	مخاطر التجارة والاستثمار	المخاطر اللوجستية	المخاطر الأمنية
الكويت	55,4	53,2	49,9	52,4	66,2
متوسط منطقة الشرق الأوسط بالنقاط	46,9	49,9	47,4	46,6	43,9
ترتيب الكويت في المنطقة (بين 18 دولة)	7	6	10	8	4
المتوسط العالمي بالنقاط	49,7	50,2	50	48,7	49,9
ترتيب الكويت عالميا بين 201 دولة	69	78	107	78	49

المصدر: مؤشر BMI للمخاطر التشغيلية

الكويت الأولى عالمياً بمؤشر BMI للخدمات اللوجستية بسبب دعم الوقود

البيروقراطية وقيود تملك الأجانب زادت مخاطر التجارة والاستثمار

استمرار الاعتماد على النفط يزيد من المخاطر التشغيلية في المستقبل

الإغلاق الأسبوعي

د.فيصل مرزا ـ مستشار في شؤون الطاقة وتسويق النفط

شكوك حول استدامة نمو إنتاج النفط الصخري!

ارتفعت أسعار النفط عند الإغلاق الأسبوعي، حيث ارتفع خام برنت بالقرب من أعلى مستوياته في هذا العام إلى 56,86 دولارا، وارتفع خام نايمكس فوق حاجز الخمسين دولارا عند 50,66 دولارا. صعود الأسعار جاء بالرغم من ارتفاع مخزونات الخام الأميركية للأسبوع الثالث على التوالي، حيث ارتفعت بنحو 4,6 ملايين برميل إلى 472,83 مليون برميل. هذا ولم يؤثر صعود الدولار أمام سلة العملات الأخرى على أسعار النفط وفقا للعلاقة العكسية بينهما، حيث بات من الواضح تحسن معنويات وأساسيات الأسواق بفضل السحب الهائل من فائض المخزونات العالمية من النفط ومشتقاته مما يعكس التأثير الفعال لخفض إنتاج «أوبيك» ونسبة الامتثال العالية! وارتفع الفرق بين خام برنت وخام نايمكس (غرب تكساس) مرة اخرى إلى 6,20 دولارات، مما يفترض أن يحفز صادرات النفط الأميركية، بعد عودة النشاط لساحل خليج المكسيك وإعادة فتح الموانئ وتهيئة البنية التحتية اللوجستية وتشغيلها، ولكن الدلائل تشير إلى ان ارتفاع سعر خام نايمكس فوق 50 دولارا للبرميل لم يحفز نشاط الحفر للنفط الصخري، حيث تشير البيانات إلى أن نشاطات التنقيب قد انخفضت في جميع مناطق الصخري الرئيسية والتي تشكل نحو 75٪ من جميع عمليات التنقيب عن النفط في أميركا، لأول مرة منذ مارس 2016. ومع افتراض أن يعزز صعود خام نايمكس فوق حاجز 50 دولارا للبرميل القدرات الإنتاجية لشركات النفط الصخري والتي نجحت في وقت سابق في خفض تكاليف الإنتاج على نحو واسع، حيث وصل الكثير منها إلى نقطة التعادل عند مستويات أقل من 40 دولارا للبرميل بحساسية أقل إزاء التقلبات السعرية، وذلك لوجود الآبار المحفورة ولكن غير المكتملة والتي خففت من تأثير الأسعار بشكل واضح على أنشطة الحفر، حيث يتعين على الشركات أن تنفق أقل خلال فترة من التدفقات النقدية الضيقة لتحقيق الإنتاج الجديد.

ولكننا نرى مؤخرا خلاف ذلك تماما عندما انخفض عدد الحفارات مؤخرا إلى أدنى مستوى لها في ثلاثة أشهر، بينما انخفض عدد الحفارات في تكساس الى أدنى مستوى له منذ أربعة اشهر، بعد ان تعطلت منطقة إيغل فورد في تكساس اثر إعصار هارفي الذي أدى إلى خمول أنشطة الحفر وخفض توقعات الإنتاج من 1,39 مليون برميل يوميا إلى 1,28 مليون، وبالتالي ضعف انتعاش النفط الصخري وحامت الشكوك في قدرته على الصمود، لأن الإيرادات بالكاد تغطي التكاليف التشغيلية ناهيك عن سداد الديون المتراكمة، ولذلك انخفضت توقعات الإنتاج بوتيرة أبطأ.

وفي حالة استدامة الأسعار فوق الخمسين دولارا، فمن المرجح أن يقفز المنتجون الأميركيون إلى تحوطات جديدة بأذرع مفتوحة للعقود الآجلة لعام 2018 للمرة الأولى منذ أشهر، مما سيدعم أسعار النفط بإذن الله. لذلك فإن تحركات الأسعار في الأسابيع المقبلة ستكون حاسمة في تحديد مدى استدامة نمو إنتاج النفط الصخري!

أسعار خامي نايمكس وبرنت عند الإغلاق الأسبوعي

	15 سبتمبر	22 سبتمبر	الفرق
خام نايمكس	49,89 دولارا	50,66 دولارا	+0,77 دولار
خام برنت	55,62 دولارا	56,86 دولارا	+1,24 دولار

في السابق، شغل المناصب التالية:
- مدير تسويق النفط الخام في أرامكو السعودية في آسيا والمحيط الهادئ
- مدير دراسات الطاقة في منظمة أوبيك

«بيان»: تصنيف «موديز» الإيجابي للكويت.. شكلاً وليس مضموناً

تطرقت وحدة البحوث في شركة بيان للاستثمار إلى تقرير وكالة «موديز» التي ثبتت التصنيف الائتماني للكويت عند المرتبة (AA2) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مرجعة ذلك إلى عدة عوامل إيجابية تحظى بها الدولة، أهمها القدرة الكبيرة على امتصاص صدمة تراجع أسعار النفط، والمستويات المرتفعة لنصيب دخل الفرد.

وذكرت الوكالة أن التصنيف الائتماني للكويت جاء مدعوما بالمالية العامة القوية، مقدرة حجم الموجودات الأجنبية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 550٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يغطي ما يقرب من 29 مرة إجمالي الدين الحكومي القائم في عام 2016. ومع ذلك أوضحت الوكالة أن تحديات التصنيف الائتماني للكويت تتلخص في الاعتماد الكبير جدا على قطاع النفط وضعف مؤشرات الحوكمة بالمقارنة مع نظرائها ذوي التصنيف الائتماني المرتفع، مؤكدة أن الاعتماد شبه الكلي على النفط أدى إلى تقلبات واسعة في الأداء الاقتصادي للدولة، موضحة أن احتياطيات النفط والغاز لدى الكويت ستكفي لنحو 88 عاما.

وعلى الرغم من أن تثبيت التصنيف الائتماني للكويت يعد أمرا إيجابيا من حيث الشكل، إلا أن المضمون لم يكن كذلك، إذ لم يستند التصنيف الائتماني المرتفع للكويت الى قوة اقتصادها أو جاذبيته، إنما جاء نتيجة ارتفاع حجم الأصول المالية التي تحصلت عليها الدولة من خلال بيعها مورد طبيعي سينضب آجلا أو عاجلا وتتسم أسعاره بالتقلب، خاصة إذا ما علمنا أن العالم يسعى حاليا إلى إيجاد مصادر طاقة بديلة تحل محل النفط، الأمر الذي قد يهدد عرش هذه السلعة الحيوية ويجعل منها سلعة ثانوية وليست أساسية، ما سيدفع معه الاقتصاد الكويتي، إذا ما استمر على الاعتماد شبه الكلي على إيرادات النفط، إلى المزيد من التخلف ويضع التصنيف الائتماني للدولة على المحك.

إن الكثير من الآمال معقودة على قدرة الدولة على الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل في السنوات المقبلة وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال استغلال الفوائض المالية التي كانت تحققها الدولة في إعادة هيكلة الاقتصاد، ما سيساهم في حفاظ الكويت على جدارتها الائتمانية في المستقبل.

«النفط الكويتي» يرتفع إلى 53,5 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 19 سنتا ليبلغ 53,50 دولارا بزيادة نسبتها 0,3٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط نهاية تداولات الأسبوع عقب انتهاء اجتماع منظمة أوبيك مع المنتجين المستقلين في ڤيينا بشأن تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي أسفر عن الانتظار حتى يناير المقبل لتحديد وضع السوق.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 43 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 56,86 دولارا، كما ارتفع سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 11 سنتا ليصل إلى مستوى 50,66 دولارا للبرميل.

دول الخليج تتطلع إلى رفع طاقتها التكريرية من النفط

محمود عيسى

من المتوقع ان تعزز منطقة الشرق الأوسط طاقتها التكريرية بين عامي 2016 و2022، من خلال إضافة نحو مليوني برميل يوميا على نحو ينسجم وتطلعاتها إلى تحقيق المزيد من القيمة لخاماتها.

وفي هذا السياق، قالت مجلة ميد انه مع تزايد الطلب على المشتقات النفطية من قبل الدول الآسيوية، مستمدا الزخم من النمو القوي الذي يحققه كل من الاقتصادين الصيني والهندي، فقد أصبحت الشركات والحكومات مالكة محطات تكرير النفط في الخليج تتطلع إلى توليد قيمة أكبر من كل برميل تنتجه من النفط، وبالإضافة الى شروعها في تنفيذ استراتيجية تكرير قوية، واستكمالها في الآونة الأخيرة عملية تحديث مصفاة النفط في صحار، مما رفع طاقة تكرير مصفاتها الشمالية إلى 220 ألف برميل يوميا، فضلا عن ترسية العقود الرئيسية المقرر تنفيذها وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء لمشروع مصفاة الدقم البالغة طاقتها التكريرية 230 ألف برميل يوميا، ومن المقرر أن يتم إقفال الملف المالي للمشروع في شهر نوفمبر المقبل.

وتدرس سلطنة عمان، التي تلقي تصنيفها الائتماني ضربة قوية منذ انخفاض أسعار النفط، تدرس منذ فترة إشراك المزيد من الشركاء الآسيويين في استراتيجيتها المتعلقة بتكرير النفط، وتهدف خطط تطوير المدن الساحلية، وخاصة لخدمة احتياجات التكرير والمشتقات النفطة من دول متعطشة لها مثل الصين والهند.

وأضافت المجلة ان هناك مجموعة من الشركات الصينية لديها خطط لتطوير مصفاة اخرى بنفس قدرة مصفاة الدقم. ومن المتوقع ايضا ان الصين قد تكون مهتمة بتطوير المصفاة لمعالجة النفط الخام من نيجيريا لاستهلاكها المحلي.

وعلى الجانب الآخر من الخليج، قالت المجلة ان إيران تجري مفاوضات مع شركات كورية جنوبية ويابانية لتحديث مصافيها المتهالكة وبناء مجمع المصفاة الجديدة في حقل بارس.

ومع ذلك، فإن قلق مطوري محطات التكرير على جانبي الخليج ينصب على التوصل إلى الترتيبات المتعلقة بالتمويل، لاسيما في الظروف الحالية التي بات فيها شح السيولة أمرا ملحوظا في المنطقة.

ولعل الأسلوب الوحيد أمام هذه المشروعات كي ترى النور قد يكون من خلال تطويرها في صورة مشاريع مشتركة مع البلدان الآسيوية، التي ستكون في نهاية المطاف المحطة النهائية للمشتقات النفطية المكررة.